الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017: تغيير أم استمرار...؟

عبير شليغم*

ملخص: تُعنَى هذه الدراسة بتناول الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر، من خلال إبراز الخارطة السياسية ومختلف الأحزاب والقوائم الانتخابية المشاركة والمتنافسة للحصول على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني التي نُظِّمت في 4 أيار/ مايو 2017. ومن خلال قراءة النتائج التي حصل عليها كلّ تيار مشارك؛ سواء أكان تيارًا وطنيًّا أم معارضًا أم حتى مواليًا، إضافة إلى قراءة نتائج الأحزاب الصغيرة والجديدة... مع إبراز المقاعد التي فازت بها المرأة مقارنة مع التشريعيات السابقة، ولاسيّما سنة 2012.

* باحثة، الجزائر

Legislative Elections in Algeria 2017: Change or Continuation

ABIR CHELIGHEM*

ABSTRACT The study is concerned with addressing the recent legislative elections in Algeria. by highlighting the political map and the various parties and electoral lists participating and competing for seats in the National People's Assembly scheduled for May 4. 2017. Thus. the results obtained by each participating stream. whether national. opposition. Even the pro-small and new parties. In addition to highlighting the seats won by women compared to previous legislation. especially 2012

* Researcher. Algeria

رؤية تركية
2017 - (6/3)
183 - 171

مقدمة

على غرار تشريعيات عام 2012 التي جرت في سياقات ما سُمّي (الربيع العربي) تأتي تشريعيات 2017 التي جرت هي الأخرى في ظرف داخلي خاصّ يمرّ به الاقتصاد الجزائري إثر أزمة تدني أسعار النفط؛ المصدر الأساسي لمداخيل الدولة، وانعكس ذلك على الواقع المعيشي للمواطن؛ وهو ما جعل الجهاز التنفيذي بقيادة الوزير الأول عبد المالك سلال يعمد إلى انتهاج سياسة وصفها بـ(ترشيد النفقات)، بينما عدّها الشارع سياسة تقشف . وبدأ تطبيقها بعد التصديق على قانون المالية لسنة 2016، وبإجراءات أكثر صرامة في قانون المالية لسنة 2017، فاكتسبت المناقشات البرلمانية طابعًا مشحونًا، بما في ذلك تبادل الاتهامات بين الموالاة والمعارضة هذا من جهة. إلى جانب أنها تُجْرَى لأول مرة بعد التعديل الدستوري الذي اعتمد في 7 فبراير 2016، وتتميز بإنشاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات المحدثة بالمادة 194 من الدستور المعدل، والتي تحيل إلى قانون عضوي لتحديد كيفيات تطبيقها، كما أنها تتم بمشاركة أحزاب قوية وفاعلة، وأخرى عادت للمشاركة بعد مقاطعات في الانتخابات السابقة من جهة أخرى.

علاوة على ذلك؛ شهدت الجزائر يوم 4 أيار/ مايو 2017، أول انتخابات تشريعية بعد التعديلات الدستورية التي أُقِرّت عام 2016، وشارك فيها أكثر من 12 ألف مرشح؛ يمثلون 57 حزبًا وقائمة من الموالاة والمعارضة لشغل 462 مقعدًا يتشكل منها البرلمان الجزائري. وفضلت بعض الأحزاب الإسلامية الدخول في تحالفات على أمل تحقيق نتائج أفضل.

بيد أن نتائج هذه الانتخابات التشريعية جاءت مخالفة لأغلب التوقعات والآمال، ومثيرة للدهشة، بتكريسها النظام القائم بشخصياته المعتادة بفوز الحزبين الحاكمين فوزا كاسحًا من جهة، وخسارة الإسلاميين من جهة أخرى، في الوقت الذي يفوز فيه نظراؤهم في الدول العربية الأخرى، إضافة إلى نسبة العزوف العالية، في مقابل كل الإمكانيات المتاحة، والجهد المبذول، والإصلاحات القائمة.

في ضوء ما تقدم، وبناء عليه تصاغ الإشكالية على النحو الآتي:

هل الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر فرصة للتغيير أو لتكريس الوضع القائم؟

في محاولة الإجابة عن الإشكالية السابقة، سيعالج البحث النقاط الرئيسة الآتية:

المحور الأول: طبيعة الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017

المحور الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017

الخاتمة

المحور الأول: طبيعة الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017

شارك في هذه الانتخابات 57 حزبًا سياسيًا، بينما فاق عدد المترشحين 12 ألفًا تنافسوا على 462 مقعدًا، توزع بين أحزاب كبيرة وفاعلة، وأخرى صغيرة وغير مؤثرة، بينما فضلت بعض الأحزاب الإسلامية الدخول في تحالفات على أمل تحقيق نتائج أفضل، تنافست هذه الأحزاب كلّها في الانتخابات التشريعية الجزائرية في الرابع من مايو 2017م. ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولًا: التيار الوطني

يتكون من حزبين رئيسين، تناوبا خلال الفترة السابقة على رئاسة الحكومة وتشكيلها، والتنافس بينهما شديد إلى درجة الإقصاء، وهما:

1. جبهة التحرير الوطني

من بين أبرز الأحزاب المتنافسة (حزب جبهة التحرير الوطني) الحاكم، الذي يأتي على رأس الأحزاب الثقل السياسي، وهو أوفرها حظًّا، حيث قدّم 614 مرشحًا في 52 دائرة انتخابية.

ويعدّ هذا الحزب أكبر الأحزاب السياسية في الجزائر، وهو وريث (جبهة التحرير الوطني) التي فجرت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، وظل منذ عام 1962 إلى عام 1989 الحزب الوحيد الحاكم في الجزائر منذ استقلالها، حتى إعلان التعددية السياسية.

يرأس هذا الحزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ويتولى أمانته العامة جمال ولد عباس، وقد نال أغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) في الانتخابات التشريعية السابقة التي جرت في مايو 2012 بحصوله على 220 مقعدًا[1].

شهدت الجزائر يوم 4 أيار/مايو 2017 أول انتخابات تشريعية بعد التعديلات الدستورية التي أُقرّت عام 2016 وشارك فيها أكثر من 12 ألف مرشح يمثلون 57 حزبًا وقائمة من الموالاة والمعارضة لشغل 462 مقعدًا يتشكل منها البرلمان الجزائري

2. التجمع الوطني الديمقراطي

يأتي حزب (التجمع الوطني الديمقراطي) تاليًا بعد الحزب الحاكم، من حيث الترتيب، سواء على مستوى عدد المقاعد في المجلس أم على مستوى الثقل السياسي والبروز على الساحة الجزائرية، إذ قدّم أيضًا 614 مرشحًا في 52 دائرة انتخابية، بقيادة أمينه العام أحمد أويحيى الوزير الأول في آب 2017.

أُسِّس هذا الحزب في فبراير 1997، قبل الانتخابات التشريعية التي أجريت في ذلك العام، ويعدّ القوة السياسية الثانية في البلاد، ويؤكد في قانونه الأساسي أنه "مؤسَّس على مبادئ وأهداف بيان الفاتح من نوفمبر" 1954، وأن مرجعيته الفكرية هي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية للأمة. يعدّ هذا الحزب شريكًا في الحكومة، وقد حلّ في المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية لعام 2012، بحصوله على 68 مقعدًا[2].

ثانيًا: التيار الإسلامي

شارك الإسلاميون في الانتخابات بتحالفين: ضمّ أحدهما ثلاثة أحزاب، هي: جبهة العدالة والتنمية، وحركة النهضة، وحركة البناء الوطني. وقد وقّعت أحزابه الثلاثة على وثيقة (التَّحَالف الإستراتيجي) في يناير الماضي، لخوض الانتخابات التشريعية التي جرت في الرابع من مايو 2017.

وضم التحالف الآخر؛ حزبين، هما: حركة مجتمع السلم (حمس)[3]، وجبهة التغيير[4]، وقد أعلنتا وحدة اندماجية بين هذين الحزبين الإسلاميين، وذلك في يناير 2017، ويمثلان (الإخوان المسلمين). وقد أمَلَ الإسلاميون الذين تفرقت صفوفهم أن يحققوا نتيجة أفضل من انتخابات 2012 التي حصدت فيها الأحزاب الإسلامية 60 مقعدًا من أصل 462 بينما كانوا يأملون السير على خُطى الأحزاب الإسلامية التي اكتسحت البرلمان في حينه في الدولتين المجاورتين تونس والمغرب.

دخل تحالف (حركة مجتمع السلم) الانتخابات التشريعية بـ610 مرشحين، موزعين على 51 قائمة، آخذًا بذلك المرتبة الثالثة من حيث عدد المرشحين التابعين للأحزاب السياسية، فيما شارك تحالف (النهضة والعدالة والبناء) بـ576 مرشحًا، موزعين على 48 قائمة انتخابية[5].

ثالثًا: التيار اليساري

يتكوَّن هذا التيار من (حزب العمال) الذي خاض الانتخابات التشريعة بـ517 مرشحًا عبر 39 قائمة انتخابية، بينما مثّل (الجبهة الوطنية الجزائرية) 443 مرشحًا عبر 34 قائمة

انتخابية، ويترأسه السياسي موسى تواتي، ثمّ يأتي (التحالف الوطني الجمهوري) الذي شارك بـ 421مرشحًا موزعين عبر 36 قائمة. ونذكر هنا تعريفًا موجزًا بهذه الأحزاب وفق الآتي:[6]

1. حزب العمال: حزب اشتراكي أُسِّس عام 1990 بعد فتح مجال التعددية السياسية الذي جاء به دستور1989 ، وتتزعمه مرشحة الرئاسة السابقة لويزة حنون منذ تأسيسه، ويعدّ الحزب من أهم الأحزاب في الساحة السياسية، وخامس قوة سياسية في البرلمان السابق 2012، حيث فاز بـ24مقعدًا.

2. جبهة القوى الاشتراكية: حزب يساري يوصف بأنه أقدم حزب معارض في الجزائر، أُسِّس عام 1963، وتزعّمه عند تأسيسه الزعيم التاريخي الراحل حسين آيت أحمد، لكنه استقال منه في مايو2013 . يتمتع الحزب بشعبية كبيرة في منطقة القبائل، وقد سبق له مقاطعة الانتخابات التشريعية التي أجريت عامَي 2002 و2007، لكنه شارك في انتخابات عام 2012، وحلَّ في المرتبة الرابعة بنيله 26 مقعدًا.

3. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: حزب علماني معارض، أُسِّس في فبراير1989م، ترأسه سعيد سعدي، ثم محسن بلعباس. يتركز ثقله السياسي في منطقة القبائل. شارك في الحكومة عام 1999 إثر وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، قبل أن يخرج منها عام 2001، كما قاطع الانتخابات التشريعية التي أجريت في مايو 2012.

رابعًا: الأحزاب الصغيرة

شارك في الانتخابات التشريعية الحالية 2017 عدة أحزاب أخرى مُتفرِّقة تجاوزت أربعين حزبًا، متعددة المشارب والتوجهات، ترشَّح قادة بعضها للرئاسيات، وتقلّد بعضهم حقيبة وزارية، ومنها ما لا يزال مجهولًا إلى الآن؛ لأنه لا يملك تاريخًا نضاليًّا، كما أن من قادتها من هو في المستوى الأدنى من التعليم.

ومن أهمِّ هذه الأحزاب: تجمع أمل الجزائر (تاج) الوافد الجديد على الانتخابات، برئاسة الوزير السابق عمار غول المنشق من حركة السلم، وأحد كبار المدافعين عن الرئيس بوتفليقة... شارك في الموعد الانتخابي بـ570 مرشحًا، موزعين على 49 قائمة. تليه من حيث عدد القوائم (الحركة الشعبية الجزائرية) بـ571 مرشـحًا، موزعين على 47 قائمة، وهو عدد القوائم نفسه الذي شاركت به (جبهة المستقبل) التي يمثلها 557 مرشحًا، ولا يملك الحزب أي مقاعد في البرلمان الحالي؛ لأنه أُسِّس بعد انتخابات2012، إلا أن رئيسه عبد العزيز بلعيد حلّ ثانيًا في انتخابات الرئاسة عام 2014 بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[7].

خامسًا: الأحزاب المقاطعة

مع إعلان 57 حزبًا مشاركته في تلك الانتخابات، أعلن حزبان فقط مقاطعة هذا الموعد الانتخابي، هما: حزب (طلائع الحريات) الذي يرأسه رئيس الحكومة الأسبق ((2003/ 2000

علي بن فليس الخاسر في الانتخابات الرئاسية سنة 2014، وحزب (الجيل الجديد) برئاسة جيلالي سفيان الذي أُسِّس في عام 2012، وكلاهما يعدّ الانتخابات التشريعية الجديدة لن تحمل أي تغيير.

والجديد في هذه الانتخابات هو تشكيل الهيئة المستقلة العليا لمراقبة الانتخابات، التي عيّنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من دون إشراك الأحزاب، ويرأسها الوزير السابق عبد الوهاب دربال، وهذه الهيئة انبثقت من الدستور الجديد في شباط/ فبراير 2016 ، وتتشكل الهيئة من 410 أعضاء، نصفهم قضاة، والنصف الثاني من الكوادر والشخصيات المستقلة.

إضافة إلى ذلك؛ توجه أكثر من 23 مليون ناخب جزائري في الداخل، وحوالي مليون جزائري في الخارج إلى صناديق الاقتراع لاختيار 462 نائبًا في المجلس الشعبي الوطني، يتنافس فيها 12 ألف مرشح. حيث أعلن المجلس الدستوري أن نسبة المشاركة بلغت ٪38,25، مؤكدًا أن عدد الناخبين المصوّتين بلغ 8 ملايين و225 ألفًا و223 ناخبًا، من بين 23 مليونًا و251 ألفًا و503 ناخبين مسجلين. في حين سجلت انتخابات 2012 نسبة مشاركة بلغت 43.14٪، بينما لم تتعدَّ في 2007 نسبة 35.65٪. [8] وذلك موضح في الجدول ذي الرقم (01) الآتي:

المُعطَى الانتخابي	العدد/ النسبة المئوية 2017	العدد/ النسبة المئوية 2012
الناخبون المسجّلون	23.251503	21.645841
الناخبون المصوِّتون	8.225223	9.339026
نسبة المشاركة	٪38.25	٪43.14
الأصوات المعبَّر عنها	8.528355	7.634979
الأصوات الملغاة	373 778 1	1.704047

الجدول رقم (01): المعطيات العامة للانتخابات التشريعية (4 أيار/ مايو 2017) و10 أيار/ مايو 2012

المحور الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017

بحسب النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في الرابع من مايو 2017 التي أعلنها المجلس الدستوري فإن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم تصدّر قائمة الفائزين (161 مقعدًا)، متبوعًا بحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ثاني أكبر أحزاب الموالاة، الذي حصل على 100 مقعد، بينما حلّ تحالف حركة مجتمع السلم وهو حزب إسلامي ثالثًا، إذ نال 34 مقعدًا. أما باقي الأحزاب فقد حصلت على النتائج المبينة في الجدول ذي الرقم (02) الآتي:

الحزب/ القائمة	عدد مقاعد 2017/ النساء	عدد المقاعد 2012/ النساء
1 -حزب جبهة التحرير الوطني FLN	50 /161	68 /220
2 -حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	32 /100	23 /68
3 -تحالف حركة مجتمع السلم	06 /34	
4 -تجمع أمل الجزائر (تاج)	04 /20	
5 -الاتحاد من أجل النهضة والعدالة البناء	04 /15	
6 -جبهة المستقبل	02 /14	23 /68
7 -جبهة القوى الاشتراكية FFS	03 /14	07 /21
8 -الحركة الشعبية الجزائرية	03 /13	02 /06
9 -حزب العمّال	03 /11	10 /20
10 -التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	03 /09	
11 -التحالف الوطني الجمهوري	04 /06	01 /02
12 -حركة الوفاق الوطني	00 /04	
13 -حزب الكرامة	00 /03	01 /01
14 -حزب الوحدة	00 /03	
15 -حزب الشباب	00 /02	02
16 -الجبهة الوطنية الديمقراطية	01 /02	00 /01
17 -جبهة النضال الوطني	00 /02	

الجدول رقم 2: توزيع المقاعد بحسب الأحزاب والقوائم: الانتخابات التشريعية 2017/ 2012 - المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

من خلال الجدول السابق؛ الذي يبيّن نتائج التصويت وعدد المقاعد المتحصّل عليها لمختلف الأحزاب والقوائم الانتخابية المشاركة نستنبط مجموعة من الاستنتاجات، نلخصها فيما يأتي:

ضعف المشاركة السياسية:

ثمة دلالات كشفت عنها نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الجزائر، مفادها باختصار هو انخفاض نسبة مشاركة الناخبين في عملية التصويت على الرغم من دعوات الأحزاب والقوى السياسية إلى تشجيع الناخبين على المشاركة، حيث بلغت 38.25٪ مقارنةً بنسبة مشاركة بلغت 43.14٪ في انتخابات عام 2012 غير أن نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة تعد أكبر قليلًا من نسبة المشاركة في انتخابات عام 2007 التي بلغت حينها 35.6٪،

وعادة ما تفسّر أغلب التحليلات والدراسات نسبة العزوف الكبيرة في الانتخابات التشريعية في الجزائر، وفي غالبية الدول العربية، بالعوامل الآتية:

– معظم الناخبين في الدول العربية، لديه القليل من الثقة بأن الإدلاء بصوته في الانتخابات سيكون له تأثير ما، أو سيحدث فرقًا يذكر.

– بقاء الأحزاب والشخصيات السياسية المهيمنة على مدى عقود من الزمن.

– حالة الضعف المحيطة بالبرلمانات [9].

في مقابل ذلك؛ نلاحظ تزايد حجم الهيئة الناخبة الذي بلغ أكثر من 23.3 مليون ناخب مسجّل (بحسب الإحصائيات الرسمية)، إذ لاحظ عدد من الجهات الفاعلة أن عدد الأشخاص المسجّلين، زاد على الصعيد الوطني بأكثر من مليونَي شخص مقارنة بعام 2012.

فوز الحزبين الحاكمين واستمرار الوضع القائم

كما كان متوقَّعًا، لم يحقّق حزب جبهة التحرير الوطني (الأفلان) عددًا كبيرًا من المقاعد كما اعتاد على ذلك، فقد حصل على 161 مقعدًا منها 50 مقعدًا للنساء؛ أي ما يعادل نسبة 34.84٪ ليخسر (الأفلان) 59 مقعدًا في البرلمان الجديد مقارنة بانتخابات 2012 (220 مقعدًا)، ويعود ذلك للاضطرابات الأخيرة التي عرفها الحزب، والتي أحدثت شرخًا بين مناضليه، إذ تم في ظروف عدّها بعض القياديين غير ديمقراطية، استُبدِل بالأمين العام السابق سعيداني نظيره جمال ولد عباس، ورغم انفتاح هذا الأخير على كل الأجنحة داخل الحزب، لم يستطع وضع قوائم مترشحين ترضي الجميع، وهو ما دفع ببعض المناضلين لحرق بعض

محافظات الجبهة على مستوى بعض الولايات، وصرّح آخرون عبر الإعلام أن قدامى الحزب الحقيقيين تم إقصاؤهم. بينما عبّر الأمين العام لـ(الأفلان) في ندوة صحفية أن سبب تراجع مقاعد حزبه يعود إلى الأحزاب الجديدة التي أحدثت موزاييكًا في الخريطة الحزبية الوطنية، وتمكنت من ربح بعض المقاعد من رصيد الأحزاب الكبرى، وأنه رغم ذلك يحتفظ حزب جبهة التحرير بمركز الصدارة[10].

في مقابل ذلك؛ تقدّم حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة أحمد أويحي بحصوله على 100 مقعد، أي بزيادة 32 مقعدًا على انتخابات 2017، بحيث يشكل اليوم ما يقارب نسبة 21.64٪ من أعضاء البرلمان، وهذه النتيجة جعلت منه الحزب الوحيد المتقدّم في هذه الانتخابات. إذْ يُعَدّ أكثر المستفيدين من هذا الوضع، وقد نجح أمينه العام أحمد أويحي في وضع قوائم نالت رضى القاعدة النضالية، إضافة إلى إدماجه العنصر الشبابي والكفاءات الوطنية، وحفاظه على التشاورية داخل الحزب، وبذلك استعاد وضعيته القوية التي كسبها في تشريعيات 1997. [11]

بناء على ذلك؛ فإن نتيجة الحزبين مُجْتَمِعيْن 261 مقعدًا؛ أي ما يعادل 56.48٪ من مقاعد البرلمان، وهو ما يمثل الأغلبية المطلقة، تعطيهما حق تشكيل البرلمان بعد موافقة الرئيس، لكنها أقل من نتيجتها المشتركة في انتخابات2012 ، التي بلغت 288 مقعدًا؛ أي ما يقارب 60٪ من المقاعد في البرلمان الجديد [12]، وهذا يعني أن تقدم التجمع الوطني الديمقراطي في هذا الانتخاب لم يُعوِّض تراجع جبهة التحرير الوطني... والمحصّلة أن التيار الوطني رغم فوزه يُعدُّ خاسرًا.

ومن ثَمّ يتضح من خلال النتائج حفاظ الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) ، وحليفه حزب (التجمع الوطني الديمقراطي)، على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، وعند تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك على الرغم من تراجع مقاعد حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، وهذا يكرس الوضع القائم واستمراره.

خسارة الأحزاب الإسلامية

الهزيمة الكبرى في هذه الانتخابات كانت من نصيب التيار الإسلامي الذي شكّل قطبين رئيسين خلال الفترة الماضية، ودخل الانتخابات على أساس اكتساح البرلمان، حيث حصل تحالف (حمس): حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير –وهما يمثلان الإخوان المسلمين– على 33 مقعدًا، وهو بذلك يخسر 15 مقعدًا مقارنة بانتخابات 2012. في حين حصل تحالف اتحاد العدالة والنهضة والبناء على 15 مقعدًا فقط[13].

هكذا إذن، نجد أنّ مجموع ما حصلت عليه خمسة أحزاب إسلاميّة هو 48 مقعدًا، وإذا أضفنا إليه الـ20 مقعدًا التي حصل عليها حزب تجمع أمل الجزائر[14] –وهو ذو توجه إسلامي، ورئيسه خرج من عباءة (حمس) ، وعلى الرغم من مشاركته للمرة الأولى في الانتخابات، فإنه

الهزيمة الكبرى في هذه الانتخابات كانت من نصيب التيار الإسلامي الذي شكّل قطبين رئيسين خلال الفترة الماضية، ودخل الانتخابات على أساس اكتساح البرلمان، حيث حصل تحالف (حمس): حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير -وهما يمثلان الإخوان المسلمين- على 33 مقعدًا

تبوّأ المركز الخامس في هذا السباق الانتخابي- فإن إجمالي ما حصل عليه تيّار الإسلام السياسي هو 68 مقعدًا، أي بنسبة 14.7٪ من مقاعد البرلمان، وهذه النسبة لا تُفيده في أيّ تحالفات، حتى لو انضم إليه نوَّاب من الأحرار البالغ عددهم الإجمالي 28 مقعدًا، بعد أن حصلوا في السابق على 19 مقعدًا فقط.

تعليق على أحزاب المعارضة

تراجعت القوى السياسية ذات التوجهات الاشتراكية واليسارية؛ فمثلًا جبهة القوى الاشتراكية (الأفافاس) أقدم أحزاب المعارضة في الجزائر- نالت هزيمة كبيرة مقارنة بانتخابات 2012، إذ حصلت آنذاك على 21 مقعدًا، وتراجعت في هذه الانتخابات إلى 14 مقعدًا، وينطبق الأمر نفسه على حزب العمال الذي فاز بـ11 مقعدًا في هذه الانتخابات، في حين حقق نتائج باهرة في انتخابات 2012، إذ حصل على 20 مقعدًا، كما لم ينجح حزب القبائل المعارض (الأرسيدي): التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من تحقيق نتيجة مهمّة، فاكتفى بـ 9 مقاعد فقط.

تجدر الإشارة إلى أن أسباب ذلك ترجع إلى مقاطعة مواطني منطقة القبائل للانتخابات، حيث بلغت نسبة المشاركة في بجاية 18.47٪، وفي تيزي وزو 17.40٪ والبويرة26.46٪ بسبب الصراعات الحاصلة بين قيادات هذين الحزبين، بين تيار يدعم المشاركة في التشريعيات، وتيار يمتنع عن ذلك[15].

فوز المرأة

يندرج تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، في إطار ما نصّ عليه التعديل الدستوري 2008، إذ تعمل الدولة بمقتضى المادة 31 (مكرر) من دستور 2008 على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. وقد نصّ قانون الانتخابات المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية. يجب أن تحوي كل قائمة ترشح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي يصل عدد المقاعد فيها إلى أربعة، وأن لا يقل عدد المرشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر، وتزداد هذه النسبة إلى النصف على الأقل في مقاعد الجالية الجزائرية في الخارج. وينتظر من هذا الإصلاح بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية على المستوى السياسي إزاء العديد من القضايا التي تخصّ المرأة بوجه عام[16].

بناء على ما سبق؛ حصلت المرأة في الانتخابات التشريعية الأخيرة 2017 على 119 مقعدًا في المجلس الشعبي الوطني؛ بنسبة بلغت 25.76٪، حيث عرفت تراجعًا كبيرا مقارنة بما حصلت عليه في البرلمان المنتهية صلاحيته 2012 حيث بلغ عددهن 145 من إجمالي 462

نائبًا في المجلس الشعبي الوطني، وهو ما يقارب ثلث أعضاءه -كما هو موضح في الجدول ذي الرقم رقم (03) - وهذا الذي جعل المرأة الجزائرية تحقق قفزة نوعية.

بالرغم من الإشادات التي لقيها نظام (الكوتا) في الجزائر من عدة منظمات دولية وحكومات غربية، لاقى أيضًا انتقادات من أطراف داخلية، حيث تجد العديد من الأحزاب صعوبة في إيجاد نساء للترشح في قوائمها، وهذا يدفعها أحيانًا إلى اختيار نساء بصرف النظر عن كفاءتهن السياسية والثقافية والتعليمية. ومن ثَمّ تُستغَلّ المرأة في الدعاية الحزبية على حساب التمثيل الفعلي لها.

التشريعات	مجموع النواب	عدد النساء	نسبة النساء
برلمان 1997	178	12	٪6.70
برلمان 2002	380	12	٪3.15
برلمان 2007	389	24	٪6.42
برلمان 2012	462	145	٪31.38
برلمان 2017	462	119	٪25.76

الجدول رقم (03): يوضح نسبة حضور النساء في البرلمان

الولاء للعروشية وسيطرة المال:

- العرش- (القبيلة) هو القوة الحاسمة في الانتخابات التشريعية، وهو من يدعم مرشحه بالأصوات والأموال، وإن -العرش- هو من يصنع الحزب، ولا قوة للحزب خارجه، كما يدعم العرش -الشكارة- وهو مصطلح جزائري يطلق على المال، ويتولى تمويل الحملات الانتخابية، وهو المنطق الذي أدّى بقادة الأحزاب الكبيرة إلى ترك الخيار أمام (عروش) الولايات والمناضلين في تعيين رؤساء القوائم بحسب قوة العرش، ويعدّ (العرش) قوة ضاربة داخل المجتمع تضاهي قوته قوة القانون في بعض المناطق، وتلجأ إليه السلطة لحل الخلافات وإحداث توازنات اجتماعية كبرى.

إضافة إلى ذلك؛ هناك تخوّف من طغيان المال السّياسي على الانتخابات، وتهميش الفئات الضعيفة ماديًّا من التمثيل، وهذا يمس بجودة التمثيل السياسي في البرلمان الجديد، وتزايد وتيرة مظاهر الفساد السياسي، بل وشرعنة العديد من مظاهره، خصوصًا في تمويل الحملات الانتخابية، وحتى شراء الأصوات والذمم. وهذا سيؤدي إلى تحريف الانتخابات والعملية الانتخابية برمّتها، ويحوّلها إلى لعبة رجال الأعمال والصفقات السرّية، ومنفذ لتبييض الشخصيات عن طريق الحصانة[17] .

الخاتمة:

في ضوء ما تناولناه في هذه الدراسة وبناء على ما أشرنا إليه سابقًا؛ نتوصل إلى ما يأتي:

أولًا: تعكس النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الأخيرة قدرة السلطة الحاكمة وتمكنها من إبقاء الوضع كما هو، ومواصلة محاولات الحزب الحاكم وحليفه المقرب ضمان البقاء في السلطة. وعليه؛ فإن شكل البرلمان الجديد سيكون نسخة مكررة للبرلمان المنتهية ولايته.

ثانيًا؛ تشير نتائج الانتخابات إلى محدودية تأثير الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في المشهد السياسي خلال الفترة القادمة، في ظل عدم قدرة خطابها السياسي على إقناع الناخب الجزائري بالتصويت لبرامجها، وهو ما ظهر في عدد المقاعد الذي حصلت عليه.

ثالثًا؛ تعكس نسبة المشاركة المنخفضة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية الأخيرة أن البرلمان القادم لن يكون ممثلًا لغالبية المواطنين الذين قاطعوا الانتخابات، في إشارة إلى فقدان الثقة بين المواطن والنظام السياسي من جهة، وكذلك بين المواطن والأحزاب والقوى السياسية المعارضة من جهة ثانية، ففي نظر المواطن كانت محسومة النتائج، سواء أشارك الناخب الجزائري أم لا.

الهوامش والمصادر:

1. - خالد عمر بن ققة، خريطة القوى الحزبية في الانتخابات التشريعية الجزائرية، المستقبل العربي، تاريخ دخول الموقع: (18-08-2017)، من الرابط: www.futureuae.com
2. - الجزائر تنتخب برلمانها... مراكز الاقتراع تفتح أبوابها للانتخابات التشريعية، تاريخ دخول الموقع: (18-08-2017)، من الرابط: http://mobileparlmany.youm7.com/News/4/172575/
3. - أُسِّست (حمس) في عام 1991 بعد إقرار التعددية في الجزائر، وكانت تسمَّى حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، ثم غيَّرت اسمها بعد أن رفضت السلطات إقامة أحزاب على أساس ديني أو عرقي أو جهوي، لتحمل بعد ذلك اسم (حمس).
4. - أُسِّست في مطلع عام 2012 بعد انشقاق قيادات من حركة (حمس) إثر أزمة داخلية.
5. - عثمان لحياني، الجزائر: أكثر من 11 ألف مرشح للانتخابات التشريعية، تاريخ دخول الموقع: (17-08-2017)، من الرابط: https://www.alaraby.co.uk/amp//politics/2017/10/4/
6. - خالد عمر بن ققة، مرجع سابق.
7. - عثمان لحياني، مرجع سابق.
8. - إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في الجزائر، رحاب نيوز، تاريخ دخول الموقع: (17-08-2017)، من الرابط: http://rihabnews.com/
9. - منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 أيار/ مايو 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012)، ص12، من الرابط: www.dohainstitute.org
10. - جلة سماعين، الانتخابات البرلمانية في الجزائر: تنوع سياسي لاقتصاد جديد، تاريخ دخول الموقع: (17-08-2017)، من الرابط: https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid
11. - خالد عمر بن ققة، (في انتخابات الجزائر... الكل خاسر ما عدا النساء)، جريدة العرب، العدد 10625، تاريخ الصدور: 2017/05/07، ص 06.

12. John .P. Entelis. " Silent Complicity the International Community and Algeria's "Democratic Façade".
Policy Brief. Project on Meddle East Democracy (P.O.M.E.D). (June. 28. 2012). p.03

13. - خالد عمر بن ققة. (في انتخابات الجزائر... الكل خاسر ما عدا النساء). المرجع السابق.

14. - أُسِّس هذا الحزب في عام 2012. ويقوده عمر غول. وزير الأشغال العامة السابق والمنشق عن حركة مجتمع السلم. ويعد من أكبر المدافعين عن الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

15. - نتائج الانتخابات التشريعية يوم 4 مايو 2017. وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

16. - عبد القادر عبد العالي. الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مايو 2012). ص05. من الرابط: www.dohainstitute.org

17. - نفس المرجع. ص11.